عيون الملا عبود

هادي العامري يتوسط لإطلاق سراح فريق أمني تشيكي

أكد مصدر رفيع في وزارة النقل، لـ "المدى" أمس، ان فريق حماية مطار بغداد التابع لشركة أمنية بريطانية متعاقدة مع الوزارة ضبطت، مطلع كانون الثاني، عددا من كواتم الصوت كانت تحمل رائحة البارود بالإضافة الى العبوات الناسفة بحوزة فريق امني تابع للسفارة التشيكية.

وأضاف المصدر، الذي تتحفظ "المدى" على ذكر اسمه، بالقول ان "امن مطار بغداد قام باحتجاز الفريق الأمني التشيكي لعدة ساعات لكنه أطلق سراحهم بعد تدخل السفير التشيكي شخصيا الذي قام بزيارة وزير النقل هادي العامري في مكتبه للتوسط لأجل إطلاق سراحهم".

المصدر ذاته قال ان "سلطات المطار ما زالت تستغرب العثور على سلاح كاتم للصوت بحوزة دبلوماسيين أجانب، كون هذا النوع من الأسلحة يستخدم فقط من قبل عناصر خاصة في مهمات محددة وهي الاغتيالات".

وكانت صحيفة "تشيك بوزيشن" قد اكدت في عددها الصادر الاثنين الماضي خبر اعتقال الفريق الأمني التشيكي، ونقلت عما وصفته بـ "وسائل مقربة من حزب البعث" قالت إنها وجهت اتهامات لحكومة رئيس الوزراء نوري المالكي

المالكي يعيد طارق نجم و أبو علي البصري إلى مكتبه

كشف مصدر مقرب من رئاسة الوزراء، أمس، عن قيام رئيس الوزراء نوري المالكي بإعادة تشكيل فريق مكتبه القديم استعدادا للمرحلة المقبلة التي تتضمن التحضير للانتخابات المحلية المقبلة وتهيئة الأجواء لفوز المالكي بولاية ثالثة.

وأوضح المصدر، الذي رفض ان يتم الكشف عن اسمه، بالقول إن "الأيام الأخيرة شهدت عودة كل من الدكتور طارق نجم المدير السابق لمكتب رئيس الوزراء الى العراق بعد أكثر من سنة من مغادرته البلاد بسبب خلافاته مع احمد المالكي"، مشيرا الى ان "وساطات قام بها مقربون من رئيس الوزراء اسفرت عن عودة المياه لمجاريها بين الأخير ومدير مكتبه السابق" متوقعا "تولي نجم مسؤولية ادارة مكتب المالكي للمرة الثانية". ويضيف المصدر المطلع لـ "المدى" بالقول "اليومان السابقان أيضا شهدت مباشرة عبدالكريم فاضل المعروف بـ (ابو علي البصري) مهامه كمدير لأمن رئاسة الوزراء". مؤكدا ان "البصري تسلم كتاب المباشرة في نفس المنصب الذي كان يتولاه قبل نشوب خلافات حادة مع نجل المالكي العام الماضي وانتهت بعودته الى الدنمارك حيث يقيم هو وأسرته منذ تسعينيات القرن الماضي". يذكر أن البصري، بالإضافة الى تحمل مسؤولية امن رئاسة الوزراء بما في ذلك امن المالكي، فانه كان يشرف على مجموعة من الأجهزة الأمنية المرتبطة بمكتب رئيس الوزراء منها جهاز مكافحة الإرهاب

سلسلة من التفجيرات ليست الأولى من نوعها شهدتها بغداد منذ رحيل القوات الأميركية من العراق نهاية العام الماضي، جميع الاحداث الأمنية حدثت في شهر واحد وبمعدل خرق لكل أسبوع.

العاصمة كانت أمس مسرحا لثماني خروقات امنية، تسببت بسقوط ٥٩ شخصا بين قتيل وجريح، فيما لم تتفق الجهات الرقابية في الحكومة المحلية والبرلمان على الجهة المسؤولة، ففي وقت اعتبرت اللجنة الأمنية في بغداد ان المواطن هو المسؤول الأول عن الأمن، اتهمت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية الجيش المسيطر على بعض المناطق في بغداد بالتقصير في اداء واجبه مما ادى الى تكرار هذه الخروقات في المساحات التي تقع تحت سيطرته.

لجنة الدفاع: قيادات في الجيش متآمرة على أمن العاصمة

٨ هجمات على بغداد.. والحكومة المحلية تحمل المواطن مسؤوليتها

■ اعتداء مدينة الصدر يطيح بمدير المنتجات النفطية.. والذرب: ٥ فرق غير كافية لحماية المحافظة

□ بغداد / المدى

وقتل ستة أشخاص وأصيب ١١ آخرون بجروح في انفجار سيارة مفخخة في منطقة الشعلة بغداد، كما قتل شخص وأصيب ١٥ آخرون بجروح بانفجار سيارة مفخخة كانت مركونة قرب تجمع للعمال في مدينة الصدر، فيما قتل شخصان وأصيب ١٤ آخرون بجروح بانفجار سيارة مفخخة في ساحة مظفر.

وقتل عنصر شرطة وأربعة من أفراد أسرته بتفجير منزلهم بعبوات ناسفة في قضاء أبو غريب غرب بغداد.

فيما قتل شقيقان وامرأة مسنة وأصيب ثلاثة آخرون بينهم طفلة بتفجير منزلي شقيقين في الصحوة في قضاء ابو غريب غرب بغداد.

وأصيب ستة مدنيين بانفجار عبوة ناسفة في منطقة الاعظمية، كما أصيب مدنيان بانفجار عبوة لاصقة وضعت في سيارة لدى مرورها في شارع مطار المثنى وسط بغداد، وأصيب مدني بانفجار عبوة لاصقة وضعت في سيارته في منطقة الحرية شمال غرب بغداد.

وزارة الداخلية اكتفت ببيان خجول دعت المواطنين الى الحذر من الأساليب الإجرامية التي يتبعها "الإرهابيون" في محاولتهم استهدافهم من خلال التفجيرات المزدوجة أو المتتالية، مشددة على أن الأمن مسؤولية تضامنية مشتركة بين المواطن والقوات الأمنية، مما يتطلب الوعي والتعاون في التبليغ عن أي نشاط "إجرامي" وتنفيذ توجيهاتها.

وقالت الوزارة في بيان أصدرته وتلقت (المدى) نسخة منه، إنها "تهيب بالمواطنين الكرام ضرورة توخي الحذر والانتباه إلى الأساليب الإجرامية التي يتبعها الإرهابيون في محاولتهم استهدافهم من خلال التفجيرات التي ينفذونها بين الحين والآخر"، مشيرة إلى أن "هذه الشرائم الإرهابية تحاول حصد أكبر عدد من الضحايا الأبرياء بتنفيذ تفجيرات مزدوجة متتالية بأوقات متفاوتة بعد تجمع أكبر عدد من المواطنين بين تفجير وآخر، فما أن تنفذ التفجير الأول ويتجمهر المواطنون حتى تتبعه بانفجار ثانٍ أو أكثر".

اما اللجنة الامنية في مجلس محافظة بغداد، اعتبرت ان المواطن المسؤول الاول عن حفظ السلم في البلاد، في حين رجحت ان تتم اقالة مدير المنتجات النفطية الذي اعتبرته متسببا في تفجير مدينة الصدر.

وبرغم التردي الأمني الذي تشهده العاصمة منذ انسحاب القوات الأميركية الا ان رئيس اللجنة الأمنية عبد الكريم الذرب لا يزال يشيد بدور القوات الأمنية، غير انه شكى نقصها، وحمل المواطن نسبة ٧٥ بالمئة من مسؤولية حفظ الامن، وقال "عليه الادلاء بكامل المعلومات عن الخلايا النائمة، فاكثر دول العالم تطورا تشهد خروقات امنية بين حين وآخر".

وفيما يتعلق بمسؤوليات القواطع الامنية في بغداد والتي حسب مصادر لـ(المدى) يبلغ عددها ٥ فرق، ٣ للجيش واثنان للشرطة، فضلا عن لواءين مدرعين و٣٠ الف من قوات الصحوة، قال الذرب "على العكس فأن مساحات بغداد شاسعة فلا تستطيع هذه القوات توزيع قطاعاتها عليها وبالتالي نصر على دور المواطن في رفدنا بالمعلومات الاستخبارية".

وخلص الذرب الى ان احد التفجيرات يتحمل مسؤوليتها مدير المنتجات النفطية علي الموسوي، وقال "انه لم يلتزم باللوائح والتعليمات التي تنص على ارسال المشتقات الى المواطن مقابل مبالغ نقدية زهيدة، مما ادى الى تجمع المواطنين في محطات الوقود ومن بينها تلك التي في مدينة الصدر، وهو ما استغلته الجماعات المسلحة ونفذت تفجيرها وأوقعت كما كبيرا من الضحايا".

في حين اتهمت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب، قيادات في الجيش بالتواطؤ مع منفذي العمليات الإرهابية، وذلك لان اغلب الخروقات التي شهدتها بغداد في الايام الماضية كانت ضمن مسؤوليات وزارة الدفاع.

وحسب مصادر لـ(المدى)، "فإن المسؤولية في بغداد تقع على عاتق عمليات بغداد والتي بدورها توزع المهام بين قوات الشرطة الاتحادية، (فرقة ١-٢) وهي مناطق "الرصافة باستثناء مدينة الصدر، وقاطع الرشيد في الكرخ"، اما بقية المناطق فهي ضمن مسؤوليات الجيش لاسيما الفرقتين (٦-١١) ، اما فرقة ١٦ فتتولى مسؤولية جنوب بغداد وصولا الى بابل".

عضو اللجنة حاكم الزاملي وجه انتقادات لاذعة الى قواطع الجيش المنتشرة في بغداد وقال "ان عددها قليل نظرا الى المساحة الواسعة، فضلا عن وجود تواطؤ من قبل مراتب الجيش المنتشرة في هذه المناطق ساعدت على مرور العجلات المفخخة الى قلب المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة".

وتفتقر لجنة الأمن والدفاع، حسب الزاملي في تصريحه لـ(المدى) امس "لقاعدة بيانات تحدد مسؤوليات هذه الأجهزة من الاحداث الأمنية وهذا ما يمنع محاسبة الكثير من الضباط الموجودين في الجيش العراقي".

وتوعد الزاملي قيادات الجيش المتواطئة بملاحقتهم عبر لجنته وقال "سوف ندقق في أولوياتهم وكيفية تنفيذ واجباتهم واذا ما ثبت تقصير او تواطؤ البعض منهم، وهو أمر مؤكد، بالتالي سنحاسبهم وفق القانون".

كتابة على الحيطان

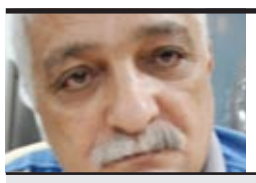

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

المالكي يبحث عن نائب له !

يبحث السيد رئيس الوزراء نوري المالكي عن نائب له بديلا عن صالح المطلك الذي اطيح به بسبب لسانه الطويل الذي تجرأ على رئيسه وهذا مالا يمكن ان يحدث على الاطلاق في دولة ديمقراطية ، شخصيا لا أحب صالح المطلك الذي أرتضى لنفسه ان يتحول من صديق حميم للمالكي مدافع عنه في فترة عمله الاولى ، التي حصل عليها بصفقة سياسية فاسدة ،الى اتهام رئيسه بأنه أسوأ من صدام ، فالمطلك يرى في صدام دكتاتورا "يبني" دون ان يدلنا على مواقع البناء الاجتماعي أو الاقتصادي أو التنموي ، الا اذا كان المطلك يعتبر الحروب والمغامرات وتدمير البنية التحتية للبلاد بسبب حماقات صدام السياسية بناء وطنيا وقوميا باعتبار "القائد الضرورة " حارسا للبوابة الشرقية من ايران والكويت !!

النائب المرشح بديلا عن المطلك ، الذي تلوح به دولة القانون ، هو السيد محمود المشهداني رئيس مجلس النواب السابق ، وهو الشخصية التي ساهمت دولة القانون بإقصائها من منصبها بسبب طريقتها في قيادة مجلس النواب وسخريتها اللاذعة من النواب ومنهم نواب دولة القانون انفسهم !

وبرغم ان التلويح بالمشهداني خارج اطار المحاصصات السياسية البغيضة التي اجلست المطلك على كرسي نائب المالكي لشؤون الخدمات والتي فشل فشلا لا حدود له في ادارة تلك الشؤون التي ترتبط بحياة المواطنين بشكل مباشر ، الا اننا سنفترض ان من حق المالكي وائتلافه ترشيح المشهداني لكرسي المطلك الشاغر حتى الآن ، ونسأل : ماالذي يمكن ان يقدمه المشهداني لنا كمواطنين ننظر الى تبدلات الكراسي بخيبة أمل وللمالكي نفسه ؟

هل هناك فصول كوميدية جديدة تنتظرنا في المسرحية الطويلة والمملة التي يخرجها السيد المالكي ؟

لا أنتقص من شخصية المشهداني ولكنني أسأل كيف يمكن لشخصية أقصيت من منصبها بسبب " عدم القدرة على ادارة العمل التشريعي " حسب دولة القانون أن تكون في موقع عمل تنفيذي يحتاج الى جهود استثنائية لربع نجاح في العمل، وليس نجاحا يشفي الغليل ، ضمن تعقيدات الوضع العراقي واحتياجات الجمهور في كل تفاصيل الحياة ابتداء من الماء الصالح للاستخدام البشري الى ساعة كهرباء اضافية (بالمناسبة بشرت لجنة برلمانية المواطنين من ان صيفا جهنميا ينتظرهم بسبب اليأس من الحصول على ساعة كهرباء اضافية هذا الموسم).

المشكلة لدى العقلية القائدة للحكومة انها تعتقد ان اشغال المناصب هو الهدف للسير بالعملية السياسية وليس آلية العمل وبرامجه والكفاءات التي تناط بها مهمة تنفيذ تلك البرامج والتناغم والتكامل بين مجموعة العمل والمؤسسات المعنية بتنفيذ البرامج .

الخشية الحقيقية ان المشهداني أو غيره ، في ظل ميكانزم تشغيل الحكومة على هذه الطريقة التي نشهد يوميا فشلها أمام اعيننا ، ستقود لمن يشغل هذا المنصب أو غيره أن يصرح بعد أن يطمئن على مصالحه من انه مكتوف اليدين وربما الرجلين معا وانه يعمل مع دكتاتور يخرب ولا يبني وندور في الحلقة المفرغة نفسها مرّة أخرى في البحث عمن يشغل منصب النائب للمالكي دون أن نحمل بايادينا طحينا من جعجعة فارغة !!

حذر حزب المالكي من تجاهل مطالب التيار بخصوص الموازنة

قياديّ صدريّ لـ(المدى): خلافاتنا مع الدعوة إلى ما بعد المؤتمر الوطني

□ بغداد / المدى

عدي عواد

اكد قيادي في التيار الصدري، ان الخلافات التي بين كتلته وحزب الدعوة تم تأجيلها الى ما بعد المؤتمر الوطني، فيما حذر الدعوة من تجاهل مطالب التيار التي تتعلق بالموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢.

وقال النائب عن كتلة الأحرار الصدرية عدي عواد في مقابلة مع (المدى) أمس "ان جميع الكتل السياسية تركز على الأزمة التي بين ائتلافي دولة القانون والعراقية وبما ان الصدريين لا يريدون تعكير الأجواء السياسية فقد قرروا ترحيل خلافاتهم مع حزب الدعوة بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي الى ما بعد عقد المؤتمر الوطني وتسوية كامل المشاكل مع العراقية".

وبخصوص إمكانية تولي مناصب جديدة للتيار قال عواد "ان تعقيد المشهد السياسي لا يصب في مصلحة احد، فنحن ننتظر الى أين ستصل الحوارات بين الفرقاء وبعدها سنطالب باستحقاقاتنا التي كانت محرمة علينا ايام الاحتلال الأميركي لاسيما تلك التي في الوزارات الامنية"، غير انه قال "من الناحية المبدئية فالصدريون لا يبحثون عن المناصب انما عن تقديم الخدمات إلى المواطن، وبالتالي فإذا ما طالبنا بالمناصب في الوقت الحالي سنقع في خطأ كبير".

وتابع "على دولة القانون ان تأخذ مطالبنا بخصوص الموازنة الاتحادية بعين الاعتبار، واذا لم تحققها سوف لن نصوت عليها وسيكون لدينا حديث آخر مع التحالف الوطني".

وكان عواد قد ذكر في وقت سابق لـ(المدى)، ان التيار رهن التصويت على الموازنة بعودة الكثير من المبعدين عن وظائفهم خلال السنوات التي تلت صولة الفرسان، والتي هي حملة امنية شنها المالكي ضد الجماعات المسلحة المنتشرة في جنوب البلاد.

وانتقد النائب الصدري، باقي الأطراف السياسية، كالعراقية، في محاولتها إقحام المواضيع القانونية كملف نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي في الحوارات السياسية التي ستكون في المؤتمر الوطني، وهو أمر غير مرحب به من قبل التحالف الوطني".

ولا تزال العلاقات بين ائتلافي رئيس الوزراء الأسبق اياد علاوي ورئيس الوزراء الحالي نوري المالكي تشهد توتراً يتفاقم مع مرور الوقت في ظل بقاء نقاط الخلاف بينهما عالقة دون حل، خصوصاً عقب إصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية والقيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، وتقديم المالكي طلباً إلى البرلمان لسحب الثقة من نائبه والقيادي في القائمة العراقية أيضاً صالح المطلك، الأمر الذي دفع القائمة العراقية إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتقديم طلب إلى البرلمان بحجب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي.

وتدور الخلافات بين الطرفين منذ أشهر عدة على خلفية العديد من المواضيع منها اختيار المرشحين للمناصب الأمنية في الحكومة، وتشكيل مجلس السياسات الإستراتيجية العليا، الذي اتفقت الكتل على تأسيسه في لقاء أربيل، ولم تتم المصادقة على قانونه.

تأتي تصريحات عواد بعد ساعات من إعلان التحالف الوطني في ختام اجتماعه في وقت متأخر من مساء امس دعمه لحكومة الشراكة الوطنية برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي وجدّد الدعوة إلى القائمة العراقية لحضور جلسات مجلسي النواب و الوزراء.

وقال بيان تلقت (المدى) نسخة منه ان التحالف الوطني العراقي بمكوّناته كافة عقد جلسة دورية في مكتب رئيسه إبراهيم الجعفري استعرض فيها الموضوعات المدرجة على جدول أعماله والخاصة بتقييم التطورات السياسية التي تشهدها الساحة العراقية، فضلاً عن متابعة مقرّراته السابقة.

وأشار البيان الى أن التحالف الوطني قد أكد دعمه لحكومة الشراكة الوطنية برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي، وحثها على مواصلة جهودها لتنفيذ برنامجها الحكومي على النحو الذي يحقق آمال وطموحات الشعب العراقي، ويصون وحدته الوطنية.

كما جدّد التحالف الوطني موقفه الداعي إلى ضرورة حضور القائمة العراقية إلى جلسات مجلس النواب ومجلس الوزراء؛ للمساهمة في تحقيق الإنجازات الوطنية، وإقرار التشريعات التي تشكل استحقاقاً وطنياً ناجزاً، وعلى رأسها قانون الموازنة العامة للدولة.

وأشاد التحالف الوطني باللقاءات والحوارات التي جرت بين الفرقاء السياسيين.. مؤكداً على أهمية العمل من أجل المصلحة الوطنية العليا، ورصّ الصفوف لتجاوز التحديات.